وكذا الحيز ايضا بعدا فيتقدر الى بعد آخر وكذلك الى آخر ويلزم جرا وكان هناك ابعاد متداخلة الى غير
نهاية وهو محال بالضرورة وان سلم جواز ابعاد متداخلة الى غير النهاية كان لها من حيث انها
باسرها قابلة للحركة مكان لما تقدم الآن وذلك لا يكون بعدا لانه لا محالة يكون خارجا عن كل
الابعاد لما تقدم من استحالة كون المكان داخلا في الخارج عن جميع الابعاد لا يكون بعدا واذا
لم يكن بعدا بطل قولكم المكان هو البعد وان لم يكن البعد مما يتحرك فالمانع عنها ان كان هو الذات
او لوازمها لم يتحرك الاجسام لما فيها من الابعاد المانعة من الحركة وان كان مما يعرض لها
فطبيعتها من حيث هي قابلة للحركة فالبعد يكون مما يتحرك ويكون هذا القسم هو الاول بعينه
ويعود الالزام المذكور في الوجه الاول وهو اما التسلسل او كون المكان غير بعد وقيل المراد
بالالزام هو رجحان مقتضى العارض على مقتضى الذات وفيه نظر لان ذلك انما يلزم ان لو كان
الذات يقتضي شيئا والعارض منعها وههنا ليس كذلك اذ الذات قابلة للحركة لا انها مقتضية
لها وكون الذات قابلة لشيء مع عروض مانع عنه ليس بمحال ولقائل ان يقول لا نم ان مجموع الابعاد
باسرها قابلة للحركة حتى يكون لها مكان فان من الجائز ان يكون كل واحد منها قابلا للحركة ولا
يكون المجموع من حيث المجموع قابلا لها وايضا لا نم ان ذلك خارج عن كل الابعاد وانما يلزم ان
لو كانت السلسلة مشتملة على جميع الابعاد وهو ممنوع الثاني من الوجوه الدالة على نفي الخلاء
انه لو كان خلاء سواء كان بعدا موجودا او مفروضا لكانت الحركة واقعة في زمان لامتناع وقوعها
لا فيه لانها تقع في مسافة والمسافة منقسمة فيكون زمان الحركة الى نصفها قبل الحركة من نصفها
الى آخرها واذا كانت فيه فذ زمان وقوع الحركة في فرسخ خلاء مثلا لو كان ساعة فرضنا في فرسخ
ملاء عشر ساعات لكون زمان الحركة مع العايق اطول منه زمان الحركة لا مع العايق ولنفرض

الكر

وكذا الاطول عشرة امثاله وفي ملاء آخر قوامه الاول لكن يكون ارق من الملاء الاول عشر مراتب
ساعة لان كثرة الزمان وقلته بحسب رقة القوام وغلظه فزمان وكذا المعاوقة اي الحركة في
الملاء الثالث كزمان عدم المعاوقة لكن الحركة في الخلاء هذا خلف الثالث من الوجوه الدالة على نفي
الخلاء لو كان خلاء سواء كان عدما او بعدا ممتدا فيها لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه اولى
لانه لا يكون فيه اختلاف اصلا لامتناع الاختلاف في العدم الصرف والبعد المتشابه الاجزاء
فيكون جميع جوانبه بالنسبة الى الجسم على السواء فلا يسكن فيه لانه ليس حصوله في غيره ولا ميل اليه
لبعض جوانبه لان الميل والحركة من احد الحيزين الى الآخر هو تركه الحيز الاول وطلب الحصول
في الثاني ولا بد لذلك من اولوية فعلم انه لو ثبت الخلاء لامتنع سكون الجسم وحركته لكن التالي باطل
فالمقدم مثله لا يقال لم لا يجوز ان يكون المقتضي لحصوله في بعض الجوانب شيئا في الجسم او الفاعل لانا
نقول ان نسبتهما الى جميع اجزاء الخلاء بالسوية فالاقتضاء يؤدي الى الترجيح من غير مرجح وهو محال الجواب
عن الاول من الوجوه الدالة على نفي الخلاء بان الزيادة والنقصان باعتبار الفرض لا يحتملها
الخلاء على تقدير كونه عدما باعتبار الفرض على معنى انه لو كان بين الجدارين مقدار موجود كان
ذلك المقدار اعظم من المقدار بين الجدارين وذلك لا ينافي عدميته وهذا جواب عن
الشق الاول من هذا الدليل وعدم الاحساس هذا جواب عن الوجه الاول من الوجوه الدالة
على ان الخلاء ليس وجوديا بل لانه بالبعدين معا على تقدير ان يكون الخلاء بعدا موجودا يحصل
فيه الجسم لا يستلزم التداخل والاتحاد لانه لا يلزم من عدم تمكن الحس من الامتياز عدم الامتياز
في الواقع اقول في تمكن اجتماع العالم في حيز خردلة بحيث لا يتمكن الحس من الامتياز وهو
ان ذات البعد هذا جواب عن الوجه الثاني من الوجوه الدالة على ان الخلاء ليس بعدا وجوديا

Copyright © King Saud University